بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

مراجعة متكاملة لحكومة بريطانيا: بريطانيا معزولة

حدد رئيس الوزراء اليوم نتائج مراجعته المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية. وتُعدّ هذه المراجعة، التي أجريت خلال العام الماضي، بمثابة التوصيف الأكثر شمولاً للمقاربة في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي تنشره الحكومة البريطانية منذ الحرب الباردة.

في أعقاب كارثة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، اضطرت بريطانيا إلى إعادة تقييم مكانتها في العالم وموقفها فيما يتعلق بالقوى العظمى الأخرى في العالم. إن السعي دائماً إلى إحاطة نفسها بالحلفاء والعمل من خلال التلاعب بالآخرين، ليس فقط أضعف بشدة علاقات بريطانيا الحاسمة مع الدول الأوروبية الأخرى، بل أصبحت بريطانيا أيضاً ذات أهمية قليلة في أعين الأمريكيين نتيجة لذلك. ومن هنا، تحدد المراجعة المتكاملة التخطيط لتعزيز مكانة بريطانيا كقوة عظمى بشكل كبير، مما يجعلها مرة أخرى أكثر جاذبية وأهمية لنظيراتها من القوى الغربية. وقد صُممت العناصر الرئيسية للاستعراض لمناشدة القوى الأخرى، مثل التركيز على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا لأغراض الدفاع أو إنشاء قيادة فضائية، وهو ما يؤدي إلى نقاط القوة البريطانية التقليدية. إن التركيز على روسيا باعتبارها التهديد المباشر يتفق مع السياسة البريطانية القياسية لتحقيق التوازن بين أوروبا وروسيا فضلاً عن وضع بريطانيا في وضع يؤهلها لتولي القيادة على أوروبا في هذا الصدد. وقد تحدث بوريس جونسون في وقت سابق عن رغبته في جعل بريطانيا "القوة البحرية الأولى في أوروبا". كما تهدف المبادرات الموجهة نحو المحيط الهادئ إلى الحفاظ على النفوذ البريطاني في جنوب شرق آسيا فضلاً عن جعلها مهمة بالنسبة لأمريكا في مواجهتها مع الصين. كما تعكس المراجعة السياسة البريطانية السابقة لخفض عدد صواريخها النووية، وإعادة الالتزام بميزانية معونة دولية قوية.

إن التنافس الذي لا ينتهي بين القوى العظمى، ولا سيما القوى الغربية فيما بينها، هو مصدر دائم لعدم الاستقرار السياسي على الساحة الدولية. ولكن بإذن الله، سرعان ما ستعيد الأمة الإسلامية إقامة دولة الخلافة الراشدة على طريقة النبي ﷺ التي تتصدى للقوى العظمى في العالم، كما فعلت دولة الخلافة من قبل على مدى أكثر من ألف سنة ممتدة من تاريخها، حيث عم السلام والوئام والازدهار في جميع أنحاء العالم آنذاك.

باكستان، تركيا

أدلت القيادة الباكستانية بتصريحات في هذا الأسبوع تجدد اهتمامها بالسلام مع الهند، بينما أهملت إقليم كشمير الذي تحتله الهند. وقال رئيس الوزراء عمران خان "إننا نحاول، ولكن يتعين على الهند اتخاذ الخطوة الأولى"، بينما قال قائد الجيش باجوا "لقد حان الوقت لدفن الماضي مع

الهند". لقد كانت بريطانيا هي التي منحت كشمير للهند عندما أعلنوا استقلال الهند، وباتت أمريكا تتبع نفس السياسة الداعمة لعميلها رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي. إن القيادة الباكستانية عميلة لأمريكا، وأمريكا هي التي أوعزت لها ببدء التحركات الدبلوماسية مرة أخرى نحو الهند. إن أمريكا تحتاج إلى تعزيز الهند من أجل استخدامها كتوازن ضد الصين. وحكام باكستان، كما هو الحال مع جميع حكام المسلمين اليوم، لا يخدمون سوى الأجندة الغربية ولا يهتمون بشؤون المسلمين. وقد استسلموا جميعا لإرادة الغرب الكافر المستعمر، وليست لديهم الرؤية ولا الإرادة لبناء سياسة مستقلة عن أسيادهم. ولكن بإذن الله، ستتعهد الأمة الإسلامية قريباً بقيادة مبدئية صادقة وواعية، لأن هذه القيادة وحدها هي التي يمكن أن توفر بديلاً عن برامج الغرب الكافر المستعمر.

حذفت تركيا نفسها من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حقوق المرأة التي استضافتها هي نفسها في إسطنبول في عام ٢٠١١ وكانت أول من وقّع عليها. لكن في السنوات الأخيرة تعرض أردوغان لضغوط داخلية متزايدة للخروج من الاتفاقية، التي تستند إلى المفاهيم الغربية لحقوق المرأة والتي تتناقض تماماً مع وجهة النظر الإسلامية. في الأصل، نسخ الغرب النصراني فكرة الحقوق من الإسلام ولكن هيمنة المادية الوثنية في الغرب أدت إلى إعادة تشكيل فكرة الحقوق وفقا للمفاهيم المادية للفردية الحتمية. ولا يرى الماديون أي غرض في الأسرة أو الالتزامات الأسرية، ومن ثم فإن فكرتهم عن الحرية تعني إلغاء واجبات والتزامات الرجال والنساء تجاه بعضهم بعضا. إن الغرب النصراني، غير قادر على هزيمة المادية، وبدلاً من ذلك يتنازل من خلال تبني عقيدة علمانية. ومع مرور الوقت، تبنى الغرب أيضاً الأفكار المادية للحرية والديمقراطية التي كانت عبارة عن تآكل باستمرار للمفاهيم والقيم الدينية، بما في ذلك مؤسسة الأسرة. فالغرب في حالة من الضجة حول قرار تركيا. وتشير رويترز إلى "دعوات من نشطاء يرون في الاتفاق مفتاحا لمكافحة العنف المنزلي المتزايد". ولكن من المعروف أن العنف ضد المرأة في البلاد الإسلامية هو أقل بكثير مما هو عليه في الغرب، ومهما حدث فإن هذا الارتفاع يرجع إلى تآكل الأعراف الإسلامية في البلاد الإسلامية بتأثير الثقافة الغربية. إن اعتماد اتفاقيات مثل اتفاقية مجلس أوروبا لن يؤدي إلا إلى تفاقم العنف ضد المرأة. إن ما يحتاج المسلمون إلى طرحه هو لماذا استضاف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاتفاقية ووقعها في المقام الأول؟! ومن الواضح أنه على الرغم من هالة الإخلاص للإسلام التي يحاول تصويرها، إلا أنه ملتزم تماماً بالعلمانية في تركيا، وغير قادر، كما هو الحال مع جميع حكام المسلمين الآخرين اليوم، على رؤية أي بديل عن نظام عالمي يهيمن عليه الغرب بشكل كامل.